الدكتور كباهم سامي

قانون الأعمال وعقود الأعمال

مقاربة في القانون الجزائري

بيت الأفكار

Scanné avec CamScanner

محتوى الكتاب

مقدمة 3
الجزء الأول قانون الأعمال 5
تمهيد الجزء الأول 7
القسم الأول مدخل لقانون الأعمال 9
المحور الأول مفاهيم عامة حول قانون الأعمال 9
البند الأول : تعريف قانون الأعمال 9
البند الثاني : خصائص قانون الأعمال 11
أولا : قانون الأعمال حديث النشأة 11
ثانيا: قانون الأعمال غير مقنن 12
ثالثا: قانون الأعمال نصوصه ذات صبغة عالمية 12
رابعا: قانون الأعمال مرن وقابل للتطور 13
خامسا: قانون الأعمال قانون عملي 14
المحور الثاني مصادر قانون الأعمال 15
البند الأول: الدستور 15
البند الثاني : الاتفاقيات الدولية 16
البند الثالث : التشريع الوطني 17
البند الرابع: أعراف الأعمال 18
القسم الثاني مبادئ قانون الأعمال 19
المحور الأول مبدأ حرية الأعمال 19
البند الأول: حرية الاستثمار 19
البند الثاني: حرية التجارة 20
البند الثالث: حرية المقاولاتية 21
المحور الثاني مبدأ تحقيق المصلحة 22
البند الأول: المصلحة الخاصة 22
البند الثاني: المصلحة العامة 22
المحور الثالث مبدأ تطوير الأعمال 24
البند الأول : إنشاء ودعم المؤسسات 24

Scanné avec CamScanner

البند الثاني: نقل التكنولوجيا 27
البند الثالث: التنويع الاقتصادي 28
المحور الرابع مبدأ الشفافيّة والتنافسيّة في الأعمال 03
البند الأول: الشفافيّة في الأعمال 30
البند الثاني: التنافسيّة في الأعمال 31
القسم الثالث التصنيف القانوني للأعمال 33
المحور الأول الاستثمارات 33
البند الأول: الاستثمارات الخاصة 33
البند الثاني: الاستثمارات العامة 34
البند الثالث: الاستثمارات ذات العنصر الأجنبي 35
المحور الثاني التجارة والمقاولاتية 36
البند الأول: التجارة 36
أولا: تجارة الجملة 36
ثانيا: تجارة التجزئة 36
ثالثا: تجارة المقايضة 37
رابعا: التجارة الدولية 37
خامسا: التجارة القارة والتجارة المتنقلة 38
البند الثاني: المقاولاتية 38
القسم الرابع أشخاص قانون الأعمال 40
المحور الأول الأشخاص التقليدية في قانون الأعمال 40
البند الأول: الشخص الطبيعي 40
أولا: التاجر 40
ثانيا: المقاول 41
ثالثا: الحرفي وأشخاص المهن الحرة 42
البند الثاني: الشخص الاعتباري 44
أولا: الشركة التجارية 44
ثانيا: المؤسسة العمومية الاقتصادية 45
ثالثا: المرافق العامة 47

Scanné avec CamScanner

المحور الثاني الأشخاص الحديثة في قانون الأعمال 48
البند الأول: المشروع المشترك 48
البند الثاني: تجمع الشركات 49
البند الثالث: حاضنات الأعمال.....50
البند الرابع: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة.....51
القسم الخامس جرائم الأعمال 53
المحور الأول مفاهيم عامة حول جرائم الأعمال 53
البند الأول: المقصود بجرائم الأعمال 54
أولا: تعريف جرائم الأعمال 54
ثانيا: أثار جريمة الأعمال على النشاط الاقتصادي.....55
البند الثاني: خصوصية المجرم والجزاء في جرائم الأعمال.....58
أولا: خصوصية المجرم في جريمة الأعمال.....58
ثانيا: خصوصية الجزاء في جرائم الأعمال 58
المحور الثاني جرائم الأعمال وفقا لقواعد القانون الخاص 60
البند الأول: جريمة التعسف في استعمال الهيمنة الاقتصادية 60
البند الثاني: جريمة التهريب.....61
البند الثالث: جريمة الصرف 62
البند الرابع: جرائم الأسعار 63
البند الخامس: الجرائم الواقعة على المستهلك.....64
المحور الثالث جرائم الأعمال وفقا لقواعد القانون العام 66
البند الأول: جريمة الرشوة 66
البند الثاني: جريمة استغلال النفوذ.....67
البند الثالث: جريمة التهرب الضريبي.....68
البند الرابع: جريمة المضاربة غير مشروعة 68
البند الخامس: جريمة المحاباة في منح امتيازات في مجال الصفقات العمومية 70
القسم السادس آليات تسوية منازعات الأعمال 71
المحور الأول المصالحة في نزاعات الأعمال 72
البند الأول: التأسيس القانوني لآلية المصالحة 72

Scanné avec CamScanner

أولا: المصالحة في القانون المدني.....72
ثانيا: المصالحة في قانون الإجراءات المدنية والإدارية.....73
ثالثا: المصالحة في قانون الإجراءات الجزائية.....74
البند الثاني: صور عن نظام المصالحة في جرائم الأعمال.....74
أولا: نظام المصالحة في الجرائم المرتبطة بمصلحة المستهلك.....74
ثانيا: نظام المصالحة في جرائم الصرف.....75
ثالثا: نظام المصالحة في الجرائم المخالفة للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية.....76
رابعا: نظام المصالحة في الجرائم الجمركية.....78
المحور الثاني التحكيم في نزاعات الأعمال.....80
البند الأول: التأسيس للتحكيم بالقانون الجزائري.....80
البند الثاني: شرط ومشارطة التحكيم في نزاعات الأعمال.....82
المحور الثالث التقاضي في نزاعات الأعمال.....84
البند الأول: القسم التجاري والمحكمة التجارية المتخصصة.....84
البند الثاني: القطب القضائي المتخصص.....86
الجزء الثاني عقود الأعمال.....89
تمهيد الجزء الثاني.....19
القسم الأول العقد التجاري.....93
المحور الأول مفهوم العقود التجارية.....93
البند الأول: الصفة التجارية للعقد.....94
أولا: النظرية الموضوعية.....94
ثانيا: النظرية الشخصية.....94
البند الثاني: تعريف العقد التجاري وخصائصه.....95
أولا: تعريف العقد التجاري.....95
ثانيا: خصائص العقد التجاري.....96
البند الثالث: القواعد الخاصة بتنفيذ العقود التجارية.....97
أولا: من حيث إثبات العقد التجاري.....98
ثانيا: من حيث الاختصاص القضائي.....98
ثالثا: من حيث الإعذار.....99
رابعا: من حيث المهلة القضائية.....99

Scanné avec CamScanner

خامسا: النفاذ المعجل 100
سادسا: الإفلاس 100
المحور الثاني صور خاصة للعقود التجارية 101
البند الأول: عقد تجارة المقايضة 101
البند الثاني: عقد السمسرة 103
البند الثالث: عقد الوكالة التجارية 104
البند الرابع: عقد النقل البري 105
البند الخامس: عقد الرهن الحيازي للمحل التجاري 106
القسم الثاني عقد الحساب الجاري 107
المحور الأول مفهوم الحساب الجاري وخصائصه 107
البند الأول: المقصود بالحساب الجاري 108
أولا: المقصود بالحساب الجاري في النظرية التقليدية 108
ثانيا: المقصود بالحساب الجاري في النظرية الحديثة 109
البند الثاني: خصائص الحساب الجاري 110
أولا: الحساب الجاري عقد أعمال 110
ثانيا: الحساب الجاري عقد رضائي 111
ثالثا: الحساب الجاري عقد أطرافه محل اعتبار شخصي 111
المحور الثاني شروط الحساب الجاري و آثاره 113
البند الأول: شروط الحساب الجاري 113
أولا: الشروط العامة للحساب الجاري 113
ثانيا: الشروط الخاصة للحساب الجاري 114
البند الثاني: أثار الحساب الجاري 115
أولا: مبدأ تجديد الحساب 115
ثانيا: مبدأ عدم تجزئة الحساب الجاري 116
المحور الثالث قفل الحساب الجاري 118
البند الأول: القفل المؤقت للحساب الجاري 118
البند الثاني: القفل النهائي للحساب الجاري 118
القسم الثالث عقد الاعتماد الإيجاري 120

Scanné avec CamScanner

المحور الأول النظام القانوني لعقد الاعتماد الإيجاري كآلية للتمويل 120
البند الأول: مفهوم عقد الاعتماد الإيجاري في القانون الجزائري 121
أولا: تعريف وخصائص عقد الاعتماد الإيجاري..... 121
ثانيا: أنواع عقد الاعتماد الإيجاري في القانون الجزائري..... 125
البند الثاني :آثار وانقضاء عقد الاعتماد الإيجاري 128
أولا: آثار عقد الاعتماد الإيجاري..... 128
ثانيا: انقضاء عقد الاعتماد الإيجاري..... 131
المحور الثاني عقد الاعتماد الإيجاري الدولي 431
البند الأول: تحديد دولية عقد الاعتماد الإيجاري وأنواعه الأساسية 134
أولا: تحديد دولية عقد الاعتماد الإيجاري..... 134
ثانيا: الأنواع الأساسية لعقد الاعتماد الإيجاري الدولي 137
البند الثاني: أدوار عقد الاعتماد الإيجاري الدولي 139
أولا: دور عقد الاعتماد الإيجاري الدولي في تمويل الأعمال.....139
ثانيا: دور عقد الاعتماد الإيجاري الدولي على أطرافه 140
القسم الرابع عقد الصفقة العمومية 142
المحور الأول تعريف الصفقة العمومية وطبيعتها القانونية 142
البند الأول: التعريف التشريعي للصفقة العمومية 142
البند الثاني: الطبيعة القانونية للصفقة العمومية 143
أولا: الصفقات العمومية عقود مكتوبة 143
ثانيا: الصفقات العمومية عقود إدارية 143
ثالثا: الصفقات العمومية عقود تبرم بمقابل مع متعاملين اقتصاديين 143
رابعا: الصفقات العمومية عقود تبرم وفقا لشروط..... 144
خامسا: الصفقات العمومية عقود تبرم لتلبية حاجات المصلحة المتعاقدة 144
المحور الثاني المعايير التشريعية لعقد الصفقة العمومية 541
البند الأول: المعيار العضوي..... 145
البند الثاني: المعيار الشكلي 146
البند الثالث: المعيار الموضوعي 147
البند الرابع: المعيار المالي 148

Scanné avec CamScanner

المحور الثالث أنواع الصفقات العمومية 149
البند الأول: أنواع الصفقات العمومية حسب المعيار الموضوعي..... 149
أولا: صفقة إنجاز الأشغال 149
ثانيا: صفقة اقتناء اللوازم 149
ثالثا: صفقة انجاز الدراسات 150
رابعا: صفقة تقديم الخدمات..... 150
البند الثاني: أنواع الصفقات حسب معيار التسمية التشريعية الخاصة 151
أولا: صفقة عقد البرنامج 151
ثانيا: صفقة الطلبات..... 151
ثالثا: صفقة المسابقة 152
البند الثالث: أنواع الصفقات العمومية حسب معيار طبيعة الصفقة 152
أولا: الصفقة الكلية 152
ثانيا: الصفقة المجزأة 153
البند الرابع: أنواع الصفقات حسب معيار نطاق الصفقة 154
أولا: الصفقة العمومية المحلية 154
ثانيا: الصفقة العمومية الوطنية 154
ثالثا: الصفقة العمومية الدولية..... 155
القسم الخامس عقد تحويل فاتورة 156
المحور الأول مفهوم عقد تحويل الفاتورة 156
البند الأول: التطور التاريخي لنظام عقد تحويل الفاتورة 156
البند الثاني: تعريف عقد تحويل الفاتورة..... 158
أولا: التعريف الفقهي لعقد تحويل الفاتورة..... 158
ثانيا: تعريف المشرع الجزائري لعقد تحويل الفاتورة 159
البند الثالث: خصائص عقد تحويل الفاتورة..... 159
المحور الثاني الطبيعة القانونية لعقد تحويل الفاتورة وأطر افه 161
البند الأول: الطبيعة القانونية لعقد تحويل الفاتورة 161
أولا: عقد تحويل الفاتورة أساسه التجديد..... 161
ثانيا: عقد تحويل الفاتورة أساسه حوالة الحق 162

Scanné avec CamScanner

ثالثا: عقد تحويل الفاتورة أساسه الحلول 163
رابعا: موقف المشرع الجزائري من الطبيعة القانونية لعقد تحويل الفاتورة..... 164
البند الثاني: أطراف عقد تحويل الفاتورة..... 165
أولا: المشتري(مدين المنتمي)..... 165
ثانيا: العميل (المنتمي)..... 166
ثالثا: الوسيط..... 166
القسم السادس عقد الفرنشيز..... 168
المحور الأول مفاهيم الفرنشيز..... 168
البند الأول: تعريف عقد الفرنشيز 961
البند الثاني: خصائص عقد الفرنشيز..... 170
أولا: عقد رضائي 170
ثانيا: عقد زمني 170
ثالثا: من العقود غير المسماة 171
رابعا: يقوم على الاعتبار الشخصي 171
خامسا: عقد إذعان..... 171
سادسا: تجارية عقد الفرنشيز 172
البند الثالث: أنواع الفرنشيز 172
أولا: فرنشيز التصنيع 172
ثانيا: فرنشيز التوزيع 173
ثالثا: فرنشيز تقديم الخدمات 173
المحور الثاني التزامات أطراف عقد الفرنشيز 174
البند الأول: التزامات مانح الفرنشيز 174
أولا: السماح للمنوح له باستعمال العلامة لتجارية وسمعة المانح..... 174
ثانيا: نقل المعرفة الفنية للممنوح له..... 174
ثالثا: حصرية التعاقد مع المنوح له 175
رابعا: الالتزام بعدم المنافسة أثناء تنفيذ العقد 175
البند الثاني: التزامات الممنوح له 175
أولا: دفع رسوم الدخول في شبكة التوزيع التابعة للمانح..... 175

Scanné avec CamScanner

ثانيا: الالتزام بتطبيق المعرفة الفنية وفق تعليمات المانح 176
ثالثا: الالتزام بالمحافظة على سرية المعرفة الفنية..... 176
المحور الثالث آثار عقد الفرنشيز على أطر افه 177
البند الأول: آثار عقد الفرنشيز على المانح 177
أولا: انتشار الاسم التجاري دون تكاليف كبيرة 177
ثانيا: اقتحام أسواق تجارية جديدة..... 177
ثالثا: تجنب الإدارة المركزية للفروع 178
البند الثاني: آثار عقد الفرنشيز على الممنوح له 178
أولا: الاستفادة من الخبرة الفنية والتقنية والتدريب التي يقدمها المانح 178
ثانيا: الحرية النسبية في تسيير المنشأة..... 178
ثالثا: سهولة الانطلاق في العمل بالنسبة للممنوح له في عقد الفرنشيز..... 179
القسم السابع عقد التجارة الإلكترونية..... 180
المحور الأول مفاهيم عامة حول التجارة الإلكترونية 180
البند الأول: المقصود بالتجارة الإلكترونية 181
أولا: تعريف التجارة الإلكترونية..... 181
ثانيا: تعريف المورد الالكتروني..... 182
ثالثا: تعريف سجل المعاملات التجارية الالكترونية..... 183
البند الثاني: أطراف التجارة الإلكترونية 185
أولا: المورد الإلكتروني..... 185
ثانيا: المستهلك..... 185
ثالثا: المصدق الإلكتروني..... 186
المحور الثاني ماهية العقد التجاري الإلكتروني..... 187
البند الأول: تعريف العقد التجاري الإلكتروني 187
أولا: تعريف الفقه للعقد التجاري الإلكتروني 187
ثانيا: تعريف المشرع الجزائري للعقد التجاري الإلكتروني 188
البند الثاني: خصائص العقد التجاري الإلكتروني 189
أولا: العقد التجاري الإلكتروني عقد يبرم عن بعد 189
ثانيا: العقد التجاري الإلكتروني ذو طابع استهلاكي 190

Scanné avec CamScanner

ثالثا: العقد التجاري الإلكتروني يتم إثباته بطريقة خاصة 190
رابعا: العقد التجاري الإلكتروني قد يتحقق به الإذعان..... 191
خامسا: العقد التجاري الإلكتروني له طابع دولي..... 192
القسم الثامن عقد تفويض المرفق العام..... 193
المحور الأول الإطار المفاهيمي لتفويض المرفق العام 193
البند الأول: المقصود بعقد تفويض المرفق العام..... 194
البند الثاني: الأسس التي يقوم عليها تفويض المرفق العام..... 195
أولا: أساس وجود مرفق عام قابل للتفويض 195
ثانيا: أساس الشراكة في التفويض..... 196
ثالثا: أساس رقابة ومتابعة تفويض المرفق العام..... 196
رابعا: أساس تأقيت تفويض المرفق العام..... 196
خامسا: أساس المقابل المالي للتفويض..... 197
المحور الثاني مبادئ وكيفيات إحداث عقد تفويض المرفق العام 198
البند الأول: المبادئ الواجب التقيّد بها في عقد تفويض المرفق العام 198
أولا: المبادئ التي يتقيد بها المفوِّض قبل إبرام عقد تفويض المرفق العام..... 199
ثانيا: المبادئ التي يتقيد بها المفوَّض له بعد إبرام عقد تفويض المرفق العام 200
البند الثاني: كيفيّات إبرام عقد تفويض تسيير المرفق العام 202
أولا: الإعلان عن مُنافسة لعقد تفويض 202
ثانيا: لجنة فتح الأظرفة وتقييم عروض عقد التفويض..... 202
ثالثا: تعيين الفائز بعقد التفويض..... 203
رابعا: عقد اتفاقيّة تفويض المرفق العام 203
المحور الثالث أشكال عقد تفويض المرفق العام و آثاره ونهايته 205
البند الأول: عُقود تفويض المرفق العام المقرّرة في المرسوم الرئاسي رقم 15_247 205
أولا: عقد الامتياز..... 205
ثانيا: عقد الإيجار..... 206
ثالثا: الوكالة المحفزّة..... 206
رابعا:عقد التسيير..... 207
البند الثاني: آثار عقد تفويض المرفق العام..... 208

Scanné avec CamScanner

أولا: أثار العقد بالنسبة للمفوّض له بتسيير المرفق العام 208
ثانيا: أثار العقد بالنسبة لسلطة التفويض 209
البند الثالث: نهاية عقد تفويض المرفق العام 209
أولا: انتهاء مُدّة التفويض 209
ثانيا: انتهاء عقد التفويض بسبب القوة القاهرة 210
ثالثا: إنهاء عقد التفويض من جانب الإدارة (فسخ) 012
القسم التاسع عقد البوت (B.O.T) 112
المحور الأول مفاهيم حول عقد البوت (B.O.T) 212
البند الأول: تعريف عقد البوت (B.O.T) 212
البند الثاني: أشكال عقد البوت (B.O.T) 213
أولا: عقود الإنشاء والتملك والإدارة والتسليم (B. O. O.T) 214
ثانيا: عقود التحديث والتملك والتشيغل والتمويل(M. O. O.T) 214
ثالثا: عقود البناء والتملك والتشغيل (B.O.O) 214
رابعا:عقود التصميم والإنشاء والتمويل والإدارة (D.B.f.O) 214
خامسا:عقد الإنشاء والاستئجار والإدارة والتسليم (B .l.O .T) 215
سادسا: عقود البناء والتأجير ونقل الملكية (B .l.T) 215
البند الثالث: ميزات التعاقد بعقد البوت (B.O.T) 215
أولا: تخفيف عبء الميزانية العامة 215
ثانيا: توسيع التنمية 216
ثالثا: نقل التكنولوجيا 216
رابعا: بقاء المشروع تحت سيطرة الدولة 216
خامسا: تصحيح فعالية القطاع العام عن طريق القطاع الخاص 217
المحور الثاني عقد البوت (B.O.T) بالجزائر 218
البند الأول: موقف المشرع الجزائري من عقد البوت (B.O.T) 218
البند الثاني: تطبيقات عملية لنظام البوت (B.O.T) بالجزائر 219
أولا: قانون المياه رقم 05_12 219
ثانيا: قانون الكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات رقم 02_01 220
ثالثا: قانون الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة الموجهة لانجاز مشاريع

Scanné avec CamScanner

استثمارية رقم08_04 220
رابعا: قانون الأملاك الوطنية 90_30 المعدل والمتمم بالقانون رقم 08_14 221
القسم العاشر عقد الترخيص الإجباري باستغلال براءة الاختراع 223
المحور الأول صور استغلال براءة الاختراع وحالات الإجبار 223
البند الأول: صور استغلال براءة الاختراع 224
أولا: الاستغلال الشخصي لبراءة الاختراع 224
ثانيا: الترخيص الاتفاقي الإرادي باستغلال براءة الاختراع 225
ثالثا: الترخيص الإجباري باستغلال براءة الاختراع 225
البند الثاني: حالات عقد الترخيص الإجباري باستغلال براءة الاختراع 226
أولا: الرخصة الإجبارية بسبب عدم الاستغلال أو نقص فيه 226
ثانيا: الترخيص الإجباري للاختراعات التبعية 227
ثالثا: الترخيص الإجباري للمنفعة العامة 228
رابعا: الاختراعات السرية 229
المحور الثاني أحكام عقد الترخيص الإجباري باستغلال براءة الاختراع 230
البند الأول: مبررات منح الترخيص الإجباري باستغلال براءة الاختراع 230
أولا: المبررات المتعلقة بمالك براءة الاختراع والحاجة الاقتصادية 230
ثانيا: المبررات المتعلقة بالمرخص له باستغلال الاختراع 233
البند الثاني: السلطة المانحة للرخصة الإجبارية وإجراءات الحصول عليها 234
أولا: السلطة المانحة للرخصة الإجبارية لاستغلال براءة الاختراع 234
ثانيا: إجراءات الحصول على الرخصة الإجبارية لاستغلال براءة الاختراع 235
الخاتمة 237
قائمة المصادر والمراجع 239
محتوى الكتاب 257

Scanné avec CamScanner